## المحاضرة الخامسة عشرة

## ثالثا: تطبيقات التجربة الجزائرية ( برنامج Cap Del )

## النموذج الحديث للتسيير المحلي التشاركي

يجدر بنا لتوضيح أهم معالم هذا البرنامج التعاوني التطرق إلى التأسيسس **(أ)** فمجال التطبيق**(ب)** ثم استعراض أهم المحاور **(ج)** فتحديد أهم الأهداف **(د)** لنتطرق إلى أهم توصيات الورشات **(ه)** و أخيرا سنحاول تقييم للبرنامج **(و)**.

**أ- التأسيس:**

قام هذا النموذج على أساس برنامج تعاون بين الجزائر ممثلة في وزارة الداخلية و الجماعات المحلية من جهة، و الإتحاد الأوروبي و كذا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD بتاريخ: 16 جانفي 2017 و يحظى بتمويل أوروبي.

**ب- مجال التطبيق:**

يشمل تطبيق هذا البرنامج عشرة (10) بلديات موزعة عبر انحاء الوطن ( تميمون – الخروب – أولاد عبد القادر –تيغزيرت – الغزاوت – مسعد – جانات – جميلة – بابار – بني معوش ) حيث يتضمن وضع مجموعة من آليات دائمة تمكن من مشاركة جميع الفواعل و بالأخص فئتي الشباب و النساء، إلى جانب السلطات المحلية، و تتحدد تلك الآليات عن طريق التعاون بينهم في إطار التشاور و التراضي، ليتم عرضها بعد ذلك على مداولات المجالس الشعبية البلدية لإصدارها في شكل ميثاق محلي خاص بمشاركة المواطنين؛ و بمجرد تحديد إطار هذه المشاركة يصبح بإمكان ممثلي المجتمع المدني المحلي المشاركة إلى جانب المجلس المنتخب عن طريق عرائض المشاورة مثلا؛ لتسمح أكثر بتجديد الثقة و تقويتها و كذا تعزيز التضامن الاجتماعي.

**ج- المحاور:**

يتضمن هذا البرنامج أربعة (4) محاور كبرى و هي:

- المحور الأول: تقرير إمكانيات المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية.
- المحور الثاني: تعزيز إمكانيات السلطات المحلية، و توفير التخطيط مابين القطاعات بمشاركة الفاعلين المحليين و ممثلي الوزارات القطاعية
- المحور الثالث: مساعدة الوزارة الوصية ( الداخلية و الجماعات المحلية ) في تحديث و تبسيط الإجراءات الإدارية المحلية.

- المحور الرابع: تعزيز الصلاحيات في مجال التنبؤ و تسيير المخاطر و الكوارث على الصعيد المحلي.

**د- الأهداف:**

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات الفاعلين في التنمية المحلية من أجل إعداد و تنفيذ سياسات بلدية للتسيير الإداري و المرافق العمومية و التنمية الاقتصادية المحلية و لتسيير الأخطار و الكوارث، لأجل الوصول إلى حوكمة بلدية تشاورية و شفافة تراعي احتياجات و تطلعات الساكنة المحلية و تحقيق تنمية بشرية محلية.

كما يحاول هذا البرنامج من تعميق مفهوم التخطيط الاستراتيجي التشاركي استنادا إلى مقاربة إقليمية مبتكرة و مندمجة تشمل مبادئ تسيير الأخطار و التنمية اللاقتصادية المحلية، زيادة على الأبعاد الاجتماعية ذات الصلة بجودة الخدمة العمومية و توفيرها بشكل امثل و متساوي بين جميع الساكنة المحلية لاسيما الفئات المحرومة و المعوزة في محاولة لإيجاد مواطنة فعالة، و قطاع خاص منخرط قادر على المساهمة و تقديم خدمات عمومية ذات جودة ؛ كما سيساهم في التنويع الاقتصادي.

زيادة على ما يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقه من خلال محاولة تدعيم مشروع عصرنة الإدارة المحلية و الذي تعمل وزارة الداخلية على السهر على حسن تنفيذه و بمرافقة البلديات المعنية، و كذا تثمين دور الحركة الجمعوية المحلية لما تشكله من آلية تعبر عن ضمير المواطن تأسيسا على مقولة الجمعيات مدارس للديمقراطية.

**ه- التوصيات:**

بالتزامن و إطلاق هذا البرنامج تم انعقاد ثلاثة (3) ورشات تشاركية للتعريف به و التحسيس بأهميته، حيث خلصت إلى جملة من التوصيات، و هي كالآتي:

- الورشة الأولى: - وضع ميثاق للمواطنة و تحديد مفهومها – إعلام المواطنين – تطبيق خطة بلديات تتواصل – دعم الجمعيات و استغلال الكفاءات – تنصيب مجالس استشارية للموازنين – اعتماد الميزانية التشاركية.
- الورشة الثانية: -الاعتماد على التخطيط و التكوين الجيد لمقدمي الخدمات العمومية – عصرنة الإدارة – الاستغلال الأمثل للموارد البشرية.
- الورشة الثالثة: - تفعيل دور القطاعات الرائدة محليا في المجال الاقتصادي ( الزراعة، الحرف، السياحة) – الاستيعاب الأمثل و الأفضل للإقتصاد المحلي – توظيف الشباب.

في محاولة لتنفيذ أولى توصيات لتلك الورشات تم الشروع في ولاية الشلف ببلدية أولاد بن عبد القادر في تنصيب أعضاء المجلس الإستشاري المحلي للتنمية كخطوة أولى من نوعها على صعيد البلديات النموذجية المعنية.

كذلك إبداء الاهتمام قصد تشكيل قوائم الجمعيات المحلية الشريكة للبرنامج في البلديات النموذجية و في هذا الإطار تندرج الشروط المرجعية لهذا الإعلان عن "دعوة لإبداء الاهتمام" الموجهة لجمعيات البلديات النمودجية لمشروع برنامج Cap Del التي ترغب بشكل فعال في التعاون من اجل تنفيذ مشاريع محلية، تنظيم برامج تكوينية و عمليات تحسيسية.

**و- التقييم:**

في الأخير يمكن القول أن هذا البرنامج يعد خطوة جد إيجابية للتجسيد الفعلي لآلية التسيير التشاركي المحلي واقعا في الجزائر؛ و ان نجاحها يستدعي تظافر كل الجهود على أن يتم المضيرقدما في تجسيده، غير أنه و بعد طرح مبادرة تضمنت أرضية ميثاق الديمقراطية التشاركية للنقاش العام إلا أنه تم سحبها إثر الحراك، و بالرغم من ما تضمنه التعديل الدستوري لمبادئ جديدة تؤسس لمسار حديث للتسيير التشاركي المحلي في الجزائر بإشراك كل الفواعل التسييرية لاسيما على صعيد المجتمع المدني تبقى الجماعات المحلية تعاني عدوة صعوبات قانونية و عملية نتيجة لتأخر مراجعة قانوني البلدية و الولاية بشكل يساير و يتماشى التطورات الراهنة؛ و هو ما يؤمل تجسيده من خلال تنصيب لجنة وطنية ذات طابع فني تعنى بعملية المراجعة و التي لم تستكمل إعداد تقريرها لوضع أرضية مشروع القانون لحد الآن.